

توجيه المتشابه اللفظي في الجملة عند السمين الحلبي في الدر المصون

Rationalization of Textual Similarity in sentence

At al-Durr al-Masun of al-Samin al-Halabi

سرا عبد الحميد كردي^{1*}، أ.د. جهاد محمد النصيرات²¹الجامعة الأردنية (الأردن) suraakurdi@gmail.com²الجامعة الأردنية (الأردن) jh_alnu@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025/06/25

تاريخ القبول: 2025/01/27

تاريخ الارسال: 2024/07/09

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتتناول توجيهات السمين الحلبي للمتشابه اللفظي في الجملة في كتابه "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، وذلك في محاولة للإجابة عن السؤال الرئيس: ما جهود السمين الحلبي في توجيه المتشابه اللفظي في الجملة في كتابه "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"؟ وتهدف من خلال الوقوف على توجيهاته إلى توضيح موقف السمين الحلبي من الجمل المختلفة في فواصل الآيات المتشابهة، وإبراز موقفه من الجمل التي تشابهت بتقديم الجملة وتأخيرها، ومن الجمل التي تشابهت بحذف الجملة وذكرها. واتبعنا في ذلك المناهج العلمية الآتية: المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج المقارن، والمنهج النقدي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها: أنَّ شواهد التشابه اللفظي في الجملة هي الأقلُّ عند السمين الحلبي، فبلغت بحسب الاستقراء تسعة شواهد فقط، وتنوّعت تعليقاته في التوجيه بين ما وظّف فيه السياق، وبين ما اكتفى فيه بالقول بالنفن ومراعاة الفواصل، إلّا أن الأكثر هو اعتماده على السياق، وكان ناقلاً عمّن سبقه في معظم توجيهاته، إلّا في موضع واحد استقلَّ بتوجيهه.

الكلمات المفتاحية: المتشابه اللفظي؛ توجيه المتشابه اللفظي؛ الجملة القرآنية؛ السمين الحلبي؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This study aims to discuss the rationalizations of al-Samin al-Halabi for the textual similarity of sentences in his book “al-Durr al-Masūn Fi Ulūm al-Kitāb al-Maknūn”, as an attempt to answer the major question: what are the attempts of al-Samin al-Halabi in rationalization the textual similarity of sentences in his book? The study intends to understand the rationalization of al-Samin al-Halabi of different sentences in resembling verses’ endings. Also, demonstrating his opinion regarding sentences which were alike in positioning sentences, or sentences which were alike in omitting/ including sentences .To achieve that, the researchers followed the following research methodologies: inductive, deductive, comparative, and critical methodology .

The study resulted in several conclusions, most importantly, instances of textual similarity of sentences are the least compared with the instances of textual similarity of letters and words in regards to al-Samin al-Halabi’s book. As it appeared by induction, there were nine instances only . Moreover, the rationalizations of al-Samin al-Halabi varied by which some of them leant on context, while others leant on beautifying and maintaining verse endings’ rhyme. Notably, his reliance on context took the lion’s share of his rationalizations. Furthermore, he imported rationalizations from the previous scholars in most cases and had only one distinctive rationalization of his own.

Keywords: Textual Similarity; rationalizing textual Similarity; Quranic sentence; al-Samin al-Halabi; al-Durr al-Masūn fi Ulūm al-Kitab Al-Maknūn.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المعلم الأمين خير خلق الله أجمعين محمد وعلى آله وصحابه الغر الميامين وبعد؛

فقد منّ الله على هذه الأمة بأن أنزل جلّ وعلا كتابه بلسانها وحروفها في وقت كانت العرب في أعلى درجات البلاغة والفصاحة ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، ومع ذلك عجزوا عن الإتيان بمثله، وكاعوا عن مجابته ولو استعانوا بالجن ليكونوا لهم عوناً وظهيراً ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾. ولا شك أن لهذا الكتاب الكامل والدستور الشامل الذي لا تنقضي عجائبه المكانة

العليا فوق كل كتاب، والحظوة الكبرى على كل علم من العلوم، فتظافرت الجهود منذ بدء نزوله على خدمته، وفهم معانيه ومراده، والوقوف على دلالات إعجازه، حتى أدركوا أنَّ لكل لفظة فيه كما قال الخطابي موضعها الأخص الأشكل بها الذي إذا أُبدِل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى، أو ذهاب الرونق الذي يكون فيه فساد الكلام؛ ومن هذه الخصيصة انطلق العلماء في محاولة إبراز هذا الجانب من إعجاز القرآن الكريم من خلال دراسة كل موضع من الآيات المتشابهات ودراسة الفروقات بينها، ولم يختص كل موضع بما اختص به دون الآخر، وتنوعت جهودهم بين مختص بهذا العلم تحديداً، وبين مفسرٍ ضمَّنه ثانياً تفسيره ليخدمه، ومن المفسرين الذين اهتموا بإبراز هذا الجانب: أحمد بن يوسف المشهور بالسمين الحلبي، حيث ظهرت جهوده في توجيه المتشابه اللفظي في كتابه الدر المصون؛ ومن هنا جاءت هذه الدراسة بعد استقراء مواضع توجيه السمين الحلبي للمتشابه اللفظي في "الدر المصون" لتتناول مواضع توجيهه للتشابه الوارد في الجمل بالدراسة.

الاشكالية:

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن سؤال رئيس هو: ما جهود السمين الحلبي في توجيه المتشابه اللفظي في الجملة في كتابه "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"؟ وينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

- 1- ما موقف السمين الحلبي من الجمل المختلفة في فواصل الآيات المتشابهة؟
- 2- ما موقف السمين الحلبي من الجمل التي تشابهت بتقديم الجملة وتأخيرها، ومن الجمل التي تشابهت بحذف الجملة وذكرها؟

أهداف الدراسة:

- 1- توضيح موقف السمين الحلبي من الجمل المختلفة في فواصل الآيات المتشابهة
- 2- إبراز موقف السمين الحلبي من الجمل التي تشابهت بتقديم الجملة وتأخيرها، ومن الجمل التي تشابهت بحذف الجملة وذكرها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبرازها لموقف أحد المفسرين الذين اعتنوا بتوجيه المتشابه اللفظي في كتبهم، خصوصاً مع عدم وجود أي دراسة سابقة عُنيّت في الموضوع بحسب اطلاعنا، فنطمح بعد جمع مواضع توجيه السمين الحلبي للمتشابه اللفظي في الجملة في كتابه الدر المصون، وإبراز منهجه فيها أن نفيد طلبة العلم عمومًا، والمهتمين بعلم المتشابه اللفظي من طلبة التفسير، وعلوم القرآن، وطلبة اللغة العربية خصوصًا. وتسهم هذه الدراسة من خلال ذلك أيضًا في إثراء المكتبة الإسلامية في باب من أبواب علوم القرآن يسهم في فهم إعجاز القرآن الكريم وسبر أغواره.

منهجية الدراسة: اقتضت طبيعة هذه الدراسة استخدام المناهج العلمية الآتية:

المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال الاستقراء الكامل لكتاب الدر المصون في علوم الكتاب

المكنون للسمين الحلبي لتتبع المواضع التي قام فيها بتوجيه التشابه اللفظي بين الجمل القرآنية.

المنهج الاستنباطي: وذلك لدراسة الجمل التي وجه التشابه بينها وتحليل عباراتها ودلالاتها.

المنهج المقارن: وذلك لمقارنة المواضع التي وجه تشابه الجمل بينها مع من سبقه ومن لحقه من المفسرين، ومَن كتب في توجيه المتشابه اللفظي، والوقوف على المواضع التي سُبِق في توجيهها، واستفاد من سبقه، أو نقل عنه واستدرك عليه، وعلى المواضع التي كان له السَّبَق في توجيهها.

المنهج النقدي: وذلك من خلال نقد بعض توجيهات السمين الحلبي للتشابه في الجمل، ومحاولة ربطها بصورة أوضح بسياق الآيات وموضوعات السور التي جاءت فيها.

الدراسات السابقة:

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت توجيه المتشابه اللفظي عمومًا، أو عند أحد المفسرين خصوصًا، إلا أننا لم نجد بحسب اطلاعنا دراسة علمية مستقلة عُنيت بتوجيه المتشابه اللفظي عند السمين الحلبي في الدر المصون على الإطلاق.

المبحث التمهيدي: التعريف بمصطلحات الدراسة

المطلب الأول: التعريف بعلم المتشابه اللفظي

أولاً: التعريف اللغوي للمتشابه اللفظي:

المتشابه لغةً:

أُطْلِقَ الشَّبه عند العرب ابتداءً على النُّحاس الذي يوضع عليه مادة يصبح بسببها أصفر اللون⁽¹⁾، ومن ثمَّ أصبح يُطلق على كل ما تماثل ظاهره، وبالرجوع إلى معاجم اللغة والوقوف على اصطلاحات أصحابها يُلاحظ أن الشبه له عدة إطلاقات وهي: التماثل، والإشكال، والالتباس.⁽²⁾ ويقول ابن فارس عن أصل الشبه: "الشين والباء والهاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووَصْفاً".⁽³⁾

ويمكن القول إنَّ إطلاق معنى الإشكال والالتباس على التشابه متعلقٌ بشكل أو بآخر بقضية التماثل بين الأشياء والمقاربة بينها؛ لأن ذلك سببٌ يؤدي إلى حدوث الإشكال والالتباس، فيكون المعنى المحوري للشبه هو ما قاله جبل: "المقاربة في الشكل والملاحح الظاهرية بين شيء وآخر".⁽⁴⁾ وهو مؤيد للأصل الذي ذكره ابن فارس، وهذا هو المعنى المقصود من المتشابه الذي هو مدار هذه الدراسة.

اللفظي لغةً:

يُفهم من كلام أصحاب المعاجم أن أصل اللفظ في اللغة هو طرح الشيء ورميه؛ وهذا الطرح قد يكون من الفم إن لفظت ما فيه، ومن البحر إن رمى ما فيه إلى الشط؛ ولذلك يسمى البحر باللاطفة⁽⁵⁾؛ فاللفظ في اللغة يدور حول طرح الشيء ورميه من جوف أو حيز.⁽⁶⁾ وإطلاق اللفظ على النطق بالكلام هو إطلاق مجازي؛ هذا ما ذكره الزمخشري في أساس البلاغة بقوله: "ومن المجاز: لفظ القول ولفظ به، ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾"⁽⁷⁾، ومن بعده الزبيدي في تاج العروس قال: "ومن المجاز: لَفَظَ بالكلام: نَطَقَ بِهِ، كَتَلَفَظَ بِهِ، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، وكذلك يُقال لَفَظَ الْقَوْلُ: إِذَا تَكَلَّمَ بِهِ".⁽⁸⁾

بناءً على ما سبق يكون التعريف اللغوي للمتشابه اللفظي هو: الكلام الذي تقارب في

شكله وظاهره.

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي للمتشابه اللفظي:

من خلال تتبع التاريخي لاصطلاحات العلماء في تعريف التشابه اللفظي يُلاحظ أنه لم تكن هناك تعريفات اصطلاحية منضبطة للمتشابه اللفظي، وإنما هي إشاراتٌ وأوصاف، وأول ما وقفنا عليه منها هو ما نقله الطبري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِي﴾ [الزمر: 23] من تفسير الحسن البصري (110هـ) لمعنى الآية، ونص قوله: "نُتِيَ الله فيه القضاء، تكون السورة فيها الآية في سورة أخرى آية تشبهها".⁽⁹⁾

ودمج كثيرٌ من العلماء ما بين تعريف التشابه اللفظي، وتعريف التشابه المعنوي⁽¹⁰⁾، ومن هؤلاء، على سبيل التمثيل لا الحصر، ابن قتيبة؛ فحين عرّف التشابه بيّن أنّ أصله تشابه اللفظين في الظاهر مع اختلاف المعنى، ثم بيّن أنه يطلق على كل ما غمض ودق وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره؛ كقول من قال إنّ الحروف المقطعة من التشابه بينما لم يكن الشك فيها لمشاكلتها غيرها.⁽¹¹⁾ فدمج بين كلّ من التشابه اللفظي، والتشابه الذي بمعنى الالتباس. وبمثله فعل الباقلاني في الانتصار.⁽¹²⁾

فلم يكن التعريف مُستقلاً في مفهوم المتقدمين، وإنما أفرد عند أصحاب كتب توجيه التشابه اللفظي، وأولهم رائد هذا العلم ومؤسسه الخطيب الإسكافي، والذي ذكره على سبيل الباعث الذي دفعه لتصنيف الكتاب؛ فقال في مقدمة درة التنزيل: "تدعوني دواع قوية، يبعثها نظر وروية، في الآيات المتكررة، بالكلمات المتفقة، والمختلفة، وحروفها المتشابهة المتعلقة، والمنحرفة تطلباً لعلامات ترفع لبس إشكالها، وتخص الكلمة بآياتها، دون أشكالها"⁽¹³⁾ فهو وإن لم يعرفه صراحة، إلا أنه أعطى مفهوماً مبدئياً شاملاً لحدود هذا العلم. وكذلك فعل كلّ من الكرمانلي⁽¹⁴⁾ وابن الزبير الغرناطي⁽¹⁵⁾.

وكان الزركشي هو أول من أفرد له تعريفاً حديثاً منضبطاً بقوله: "هو إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة ويكثر في إيراد القصص والأنباء."⁽¹⁶⁾ وكثرت من بعده محاولات الاختيار والتعريف، والتعريف الذي قد يشمل حدود هذا العلم برأينا: التقارب في التعبير القرآني بين ما ورد في أكثر من موضع بأساليب بيانية مختلفة. وبيان قيود التعريف كالآتي:

1- **التقارب:** يخرج بهذا القيد ما كان فيه تكرارٌ واتفاقٌ لفظي تام؛ كقوله تعالى في سورة الرحمن في عدة مواضع: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وفي سورة المرسلات: ﴿وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ فهذا الضرب متفقٌ لفظيًا وأسلوبياً، وإن كانت كل آية منها أضافت معنى جديداً، فتعد من قبيل المتفق اللفظي لا المتشابه اللفظي.

2- **في التعبير القرآني:** يخرج بهذا القيد التقارب في غير التعبير القرآني، ويشمل ما اختلف فيه الحرف بين الموضعين، وما اختلفت فيه المفردة، وما اختلفت فيه الجملة.

3- **بين ما ورد في أكثر من موضع:** ليشمل ما كان في جزء من الآية، وما كان في الآية التامة، وما كان في عدة آيات، وكذلك الآيات التي تشابهت في السورة الواحدة، والآيات التي تشابهت في سورتين أو أكثر.

4- **بأساليب بيانية مختلفة:** لتشمل كل صور التشابه اللفظي التي جاءت في القرآن؛ كالحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والزيادة والنقصان، وإبدال كلمة محل أخرى وغيرها.

المطلب الثاني: التعريف بالجملة:

أولاً: التعريف اللغوي للجملة:

يدلُّ الجذر (جَمَلَ) في اللغة على عدَّة معانٍ يُمكن إرجاعها كلها إلى أصلين كما ذكر ابن فارس وهما: التجمُّع وعظم الخلق، والحُسن⁽¹⁷⁾. والذي يعيننا هنا هو الأصل الأول الذي ذكره أيضاً أصحاب المعاجم؛ فقال ابن منظور في لسان العرب: "والجُمْلَة: جماعة الشيء، وأَجْمَلَ الشيء: جمعه عن تفرقه"⁽¹⁸⁾، وذكر الأزهري في تهذيب اللغة حين بيَّن أن الجُمْلَة هو الحبل الغليظ: "كَانَ الحبلُ الغليظَ سُمِّيَ جُمْلَةً، لِأَنَّهَا قُوَى كَثِيرَةٌ جُمِعَتْ فَأُجْمِلَتْ جُمْلَةً، وَلَعَلَّ الجُمْلَة أُخِذَتْ من جُمْلَةِ الحبال."⁽¹⁹⁾ وكأنه يقصد أنها كلماتٌ جُمِعَتْ فَأُجْمِلَتْ، وهذا هو عينُ ما ذكره جَبَل في المعجم الاشتقاقي حين قال: "وأَجْمَلَ الشيء: جمعه عن تفرقه: ﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: 32]" ومن هذا أخذت "الجملة" في النحو لأنها مجموعة كلمات".⁽²⁰⁾ فيلحظ بعد ذلك كله أنَّ المعنى اللغوي للجملة يَرِجِعُ إلى جمع الشيء إلى بعضه بعد تفرقه.

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي للجملة:

يُبنى التعريف الاصطلاحي على التعريف اللغوي، فالجملة في الاصطلاح مكونة من أحرف وكلمات مفرقة جُمعت إلى بعضها البعض. واختلف النحاة في تفريقهم بين الجملة والكلام؛ هل هما بمعنى واحد كما ذكر ابن جني⁽²¹⁾ والزمخشري⁽²²⁾ وغيرهم، أم أنَّ بينهما عمومًا وخصوصًا؟ والمشهور عندهم في ذلك أنَّ الجملة أعم؛ وذلك لما قاله أبو البقاء الكفوي: "لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كان مقصودًا لذاته أو لا؛ فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلامًا ولا جملة لأن إسنادها ليس أصلًا والجملة الواقعة خبرًا أو وصفًا أو حالًا أو شرطًا أو صلة أو نحو ذلك هي جملة وليست بكلام، لأن إسنادها ليس مقصودًا لذاته".⁽²³⁾

ويجدر التنبيه على أنَّ هذه الدراسة ليست محلاً للتفصيل في الحديث عن الجُمَل وعن اختلافات النحاة فيها وفي بيان إن كانت أعمَّ من الكلام أم العكس، وإنما فيها مجرَّد تعريف سريع للجملة بما يتناسب مع تمهيد هذه الدراسة، وللاستزادة يُرجع إلى مظان كتب النحو والبلاغة.

المطلب الثالث: التعريف بالسمين الحلبي وكتابته الدر المصون:

أولاً: التعريف بالسمين الحلبي:

اسمه ونسبه ونشأته: هو شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الحلبي، المشهور بالسمين.⁽²⁴⁾ تاريخ ولادته مجهول، ولد ونشأ في حلب ثم انتقل إلى مصر، إلَّا أن حياته في حلب حلقة مفقودة لم تذكر عنها كتب التراجم أي شيء.

حياته العلمية: من المؤكد أن نشأته العلمية بدأت في حلب، ولكن لا يُعلم عنها أي شيء، أما في مصر فقد أخذ عن عدد من الشيوخ، لم تذكر كتب التراجم منهم سوى أبي حيان الذي أخذ عنه علم النحو وبرز فيه حتى فاق أقرانه، والتقى الصائغ الذي أخذ عنه القراءات، ويونس الدبوسي الذي سمع منه الحديث، وأحمد العشاب الذي أخذ عنه القراءات كذلك.⁽²⁵⁾ ولم تذكر كتب التراجم شيئًا عن تلاميذ السمين الحلبي، لكن من المؤكد أن له عدد لا بأس به منهم؛ فقد تولى تدريس القراءات والنحو بجامعة ابن طولون وجامعة الشافعي في القاهرة.⁽²⁶⁾

مصنفاته: كان السمين الحلبي نحوياً على مذهب أهل البصرة، فقيهاً بالشافعية، ومفسراً، ومقرئاً، له عدة مصنفات في عدد من العلوم؛ فله في التفسير كتاب مفقود سمّاه "التفسير الكبير" أحال إليه في "الدر المصون" عدّة مرات⁽²⁷⁾ وله كذلك كتاب في تفسير آيات الأحكام سمّاه "القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز". وفي إعراب القرآن له "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" والذي هو محور هذه الدراسة. وفي غريب القرآن له معجم "عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ" استدرك فيه على الراغب الأصفهاني ما فاتته في كتابه "المفردات".⁽²⁸⁾ وله "العقد النضيد في شرح القصيد" في القراءات؛ شرح فيه الشاطبية جمعاً بين شرح أبي شامة وشرح أبي عبد الله الفاسي.⁽²⁹⁾

ثانياً: التعريف بكتاب الدر المصون:

اسم الكتاب: نص السمين الحلبي في مقدمة كتابه على اسمه فقال: "وسمّيته بالدر المصون في علوم الكتاب المكنون".⁽³⁰⁾ ويُسمى عند كتّاب التراجم بإعراب القرآن؛ وذلك لغلبة علم الإعراب عليه، وليُميّز عن تفسيره الكبير.⁽³¹⁾

سبب تأليف الكتاب: ألف السمين الحلبي كتابه لما رآه من شدة الاتصال والتجاذب بين العلوم التالية: (علم الإعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان) مع عدم وجود مصنف يجمع بينها كلها، فكان يرى أن العلماء لم يفرّدوا لها مصنفًا خاصًا؛ إما أفردوا كلّاً منها على حدة، أو جمعوا معها ما يتعلق بأسباب النزول والقصص وما شابه على غرار كتب التفسير، فرأى أن يفرّد لها مصنفًا يجمع بينها؛ لأنها لا تفهم بشكل صحيح إلا متعاضدة.⁽³²⁾

مصادر السمين الحلبي في الكتاب: كان السمين الحلبي في الجمل ناقلاً جامعاً لأقوال العلماء، مع تعقيبه عليها ومناقشتها أحياناً، فقال في مقدمته: "استخرت الله الكريم القوي المتين في جمع أطراف هذه العلوم آخذاً من كل علم بالخط الوافر"⁽³³⁾. وقد تقسم المصادر التي اعتمد عليها إلى مصادر رئيسية ومصادر ثانوية على النحو الآتي:

1- المصادر الرئيسية: وهي التي كان جل ارتكازه عليها، أهمها: البحر المحيط لأبي حيان في المقام الأول، من ثم المحرر الوجيز لابن عطية، والكشاف للزمخشري، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري.

2- المصادر الثانوية: استفاد السمين الحلبي كثيراً من سبقه في مختلف العلوم؛ فمن مصادره في التفسير: جامع البيان للطبري، البسيط للواحدي، النكت والعيون للماوردي، مفاتيح الغيب للرازي، جامع التأويل لابن بحر الأصبهاني. ومن مصادره في القراءات: الحجة لأبي علي الفارسي، الكشف لمكي بن أبي طالب، المحتسب لابن جني، الشواذ لابن خالويه. ومن مصادره في إعراب القرآن: المشكل لمكي بن أبي طالب، معاني القرآن للزجاج، إعراب القرآن للنحاس. ومن مصادره في غريب القرآن: المفردات للراغب الأصفهاني، مجاز القرآن لأبي عبيدة، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة. ومن مصادره في النحو: الكتاب لسيبويه، المقتضب للمبرد، الخصائص لابن جني. ومن كتب اللغة: تهذيب اللغة للأزهري، الجمهرة لابن دريد، الصحاح للجوهري، العين للخليل بن أحمد الفراهيدي. وهذه الكتب على سبيل التمثيل لا الحصر، فهناك مصادر أخرى عديدة استفاد منها.⁽³⁴⁾

المبحث الأول: توجيه السمين الحلبي للجمل المختلفة في الآيات المتشابهة

المطلب الأول: توجيه السمين الحلبي للجمل المختلفة اختلافاً كلياً في فواصل الآيات:

*الشاهد الأول: اختلاف الفاصلة بين الآيتين المتشابهتين من سورة النساء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 48]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: 116]

تحدث السمين الحلبي عن سبب اختلاف الفاصلة بين الآيتين في معرض حديثه عن الآية الثانية؛ فقال: "وتقدم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾. وتضمنت تيك بقوله ﴿فَقَدْ افْتَرَىٰ﴾، وهذه بقوله: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ لأن ذلك في غاية المناسبة، فإن الأولى في شأن أهل الكتاب من أنهم عندهم علمٌ بصحة ثبوته، وأن شريعته ناسخة لجميع الشرائع، ومع ذلك فقد كابروا في

ذلك فافتروا على الله تعالى، وهذه في شأن قوم مشركين غير أهل كتاب ولا علم فناسب وصفهم بالضلال." (35)

أرجع السمين الحلبي فرق المعنى إلى السياق؛ فلما كان الحديث في سياق الآية الأولى عن أهل الكتاب الذين يعلمون صحة القرآن الكريم، ويجدونهم عندهم في كتبهم، فقد سُبقت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [النساء: 47]؛ ولذلك اعتبر شركهم بالله افتراءً عليه تعالى بعد ما عَلموا الصواب، وبَيَّنَّ جبل في المعجم الاشتقاقي أنَّ لفظ الافتراء في القرآن يأتي دائماً بمعنى اختلاق ما لا حقيقة له (36).

أمَّا الآية الثانية فجاءت في سياق الحديث عن مشركي العرب ومنافقيهم ممن لم يكن عندهم كتاب، ولا علمٌ مُسبق بنزول هذه الشريعة على محمد صلى الله عليه وسلم؛ ولذلك وصفوا بعد أن جاءهم الهدى بالضلال الذي هو ضدُّ الهداية، وهو العدول عن الطريق المستقيم كما قال الراغب (37)، وقد سُبقت هذه الآية بما يدلُّ على أنَّ الهدى قد تبين لهم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115]، وهذا التوجيه كما يتضح سديداً مؤيِّداً بسياق الآيات.

ويمكن القول بإجماع من وجَّه هذا الموضوع على الرأي السابق؛ فمن أصحاب كتب المتشابه السابقين للسمين الحلبي ذكره الخطيب الإسكافي - وهو أول من قال به في حدود اطلاعنا - وفصَّل في شرحه وتوضيحه (38)، واختصره الكرمانى (39)، وقال به ابن الزبير الغرناطي (40)، وابن جماعة (41). ومن اللاحقين للسمين الحلبي ذكره الزركشي (42)، والفيروزآبادي (43)، والسيوطي (44)، والأنصاري (45)، ومن المحدثين ذكره أحمد بدوي (46)، والسامرائي (47).

ومن المفسرين السابقين للسمين ذكره البضاوي (48)، وأبو حيان (49)، ومن اللاحقين له نقل ابن عادل عبارته (50)، وقال به ابن عجيبة (51)، والبقاعي (52)، والآلوسي (53)، والقاسمي (54)، ومحمد رشيد رضا (55)، وابن عاشور (56)، وسيد طنطاوي (57).

***الشاهد الثاني:** اختلاف الفاصلة بين قوله تعالى: ﴿وَعَاتِلْكُمْ مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم:34]، وقوله: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل:18].

وجّه السمين الحلبي هذا الموضع في معرض حديثه عن آية إبراهيم قائلاً: " وَخُتِمَتْ هذه بـ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾، ونظيرتها في النحل بـ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ لأنَّ في هذه تقدّم قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم:28]، وبعدها ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [إبراهيم:30]، فجاء قوله ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ شاهداً بفتح مَنْ فَعَلَ ذلك، فناسَبَ خَتَمَهَا بذلك، والتي في النحل ذكر فيها عدة تفصيلاتٍ وبالعَ فيها، وذكر قوله ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل:17]، أي: مَنْ أوجدَ هذه النِّعمَ السابقَ ذكرها كَمَنْ لم يَقْدِرْ منها على شيءٍ، فذكر أيضاً أنَّ مَنْ جملة تَفَضُّلاتِهِ اتصافه بهاتين الصفتين." (58) فأرجع الأمر إلى سياق الآيات.

كان الفخر الرازي هو أول من تطرق لهذا الموضع بتوجيهٍ بحدود اطلاعنا؛ فجمع بين الوصفين في الآيتين كأنه تعالى يقول: إذا حصلت النعم الكثيرة فأنا معطيها، والإنسان أخذها، فصفة الإنسان في أخذ النعم الظلم والكفر، وصفة الله تعالى في إعطائها المغفرة والرحمة؛ كأن المقصود كما نصَّ عليه الرازي: "إِنَّ كُنْتَ ظَلُومًا فَأَنَا عَفُورٌ، وَإِنْ كُنْتَ كَفَّارًا فَأَنَا رَحِيمٌ أَغْلَمُ عَجْزَكَ وَقُصُورَكَ فَلَا أَقَابِلَ تَقْصِيرِكَ إِلَّا بِالتَّوْفِيرِ وَلَا أَجَازِي جَفَاءَكَ إِلَّا بِالْوَفَاءِ". (59) ولكنه لم يُبين عن سبب اختصاص آية إبراهيم بوصف الإنسان، وآية النحل بوصف الله تعالى، وتبعه على قوله من اللاحقين للسمين الحلبي النيسابوري (60)، والخطيب الشربيني (61).

وأول من وظَّف سياق الآيات في توجيهه كان ابن الزبير الغرناطي؛ فبيَّن أنَّ سياق آية إبراهيم كان فيه ذكر لتوالي نعمه تعالى وإحسانه على الإنسان، ومقابلة الإنسان لذلك بتبديل النعم كُفْرًا واتخاذ الأنداد؛ فناسَبَ وصف الإنسان بأنه ظلوم كفار، أمَّا آية النحل فسُيِّقت بالآيات المتتابعة التي تصف نعم الله تعالى وإحسانه لعباده، ودكَّرتهم تعالى بعدها بأنه هو الخالق لهذا الأنعم كلها بقوله: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل:17] ثم عاد يمتُّ عليهم بقوله:

﴿وَأَنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾؛ فناسب أن تُخْتَمَ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (62)، ويمثله قال أبو حيان (63)، وهو الرأي الذي ذكره السمين الحلبي آنفاً.

ومن اللاحقين للسمين الحلبي قال به ابن عادل (64)، والسيوطي في معترك الأقران (65)، والآلوسي (66)، وقريب منه قول البقاعي الذي تحدّث عن السياقات العامة للسورتين (67)، وهو ما ذكره السامرائي (68). وجمع الزركشي بين القولين السابقين (69)، وكذلك فعل السيوطي في الإتيان (70)، والمطعني (71)، وهو ما يفهم من عبارة ابن عاشور (72).

بعد ما سبق يُلاحظ أنَّ السمين الحلبي أخذ رأيه عن شيخه أبي حيان، وبالنظر إلى عبارتيهما يمكن القول إنّه اختصر رأيه، والرأي نفسه مناسب لسياق الآيات مؤيِّدٌ بها، ولا تعارض بينه وبين المسلك الآخر الذي سلكه الفخر الرازي دون توجيه لسبب اختصاص كل موضع بما اختص به، وإنما يتظافران لإبراز وجه إعجاز القرآن في هذا الموضوع بأكمل صورة.

المطلب الثاني: توجيه السمين الحلبي للجمل المختلفة من حيث التوكيد وعدمه في فواصل الآيات:

*شاهده: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿[آل عمران: 126]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: 10].

قال السمين الحلبي في توجيهه للاستئناف في آية الأنفال دون آية آل عمران: "وهنا جاء بالصفتين تابعتين في قوله: ﴿الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾، وجاء بهما في جملة مستأنفة في الأنفال في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: 10]؛ لأنه لما خاطبهم هنا حسن تعجيل بشارتهم بأنه عزيز حكيم أي: لا يغالب وأن أفعاله كلها متقنة حكمة وصواب." (73)

أرجع السمين الحلبي سبب المجيء باسمي الله العزيز والحكيم في آل عمران كصفتين لا كجملة مستأنفة كما في الأنفال إلى ما تقدّم من الخطاب المواجه للمؤمنين في الآية من قوله: ﴿إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ﴾، فكان تبشيره تعالى لهم بكونه عزيز حكيم مُعجِّل أكثر منه في الأنفال.

ذهب الخطيب الإسكافي إلى أَنَّ آية الأنفال حين جاءت في أحداث يوم بدر جاء بخبرين على الأصل من توفية كل المعاني حَقَّها، فكان الخبر الأول: ﴿وَمَا اللَّصُّ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، والثاني: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. أمَّا آية آل عمران فجاءت في معرض الحديث عن غزوة أحد؛ فاقصر اختصاراً على خبر واحدٍ مضمناً إياه معنى الخبر الثاني: ﴿وَمَا اللَّصُّ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾⁽⁷⁴⁾، وتبعه عليه الكرمانى⁽⁷⁵⁾، وابن جماعة⁽⁷⁶⁾، وقال به من اللاحقين للسمن الحلبي الفيروزآبادي⁽⁷⁷⁾، والأنصاري⁽⁷⁸⁾، ومن المفسرين قال به كلٌّ من النيسابوري⁽⁷⁹⁾، والبقاعي⁽⁸⁰⁾.

أمَّا ابن الزبير الغرناطي فأرجع الأمر إلى ما تقدّم آية الأنفال من الوعود الربانية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال:7]، وقوله: ﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال:7]، وقوله: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال:8]؛ ولذلك أكّد تعالى الصفتين. ولما لم يتقدم مثل ذلك في آل عمران اكتفى بمجيئهما تابعتين دون تأكيد.⁽⁸¹⁾

ومن المفسرين السابقين للسمن الحلبي لم يتطرق لهذا الموضوع إلا أبو حيان الذي ذهب إلى أَنَّ سبب التأكيد في آية الأنفال هو مراعاة فواصل آيات السورة، بينما آية آل عمران بسبب تعلقها بقوله: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا﴾ لا تُعَدُّ آخر آية.⁽⁸²⁾ ومن اللاحقين للسمن الحلبي نقل ابن عادل عنه عبارته.⁽⁸³⁾

وذهب ابن عاشور إلى أَنَّ سبب مجيء الصفتين في صيغة النعت في آل عمران، بينما في الأنفال فجاءتا في صيغة الخبر المؤكد، فأنزل تعالى المخاطبين هنا منزلة من يتردد بأنه موصوف بهاتين الصفتين، وهذا التأكيد فيه تعريض أيضاً بالوجل الذي اعتراه أول الأمر.⁽⁸⁴⁾

يُلاحظ ممَّا سبق أَنَّ السمن الحلبي قد استقلَّ في توجيهه لهذا الموضوع، ويمكن إرجاع الاختلاف في الآراء الواردة عن البقية إلى اختلاف التنوع؛ فكلٌّ منهم نظر إلى زاوية مختلفة في توجيهه، ولعلَّ أرحح هذه الأقوال وألصقها بسياق الآيات قول ابن عاشور.

المبحث الثاني: توجيه السمين الحلبي لِمَا تشابه بتقديم الجملة وتأخيرها، وب حذف الجملة وذكرها:

المطلب الأول: توجيه السمين الحلبي لِمَا تشابه بتقديم الجملة وتأخيرها:
أولاً: الجمل التي علل الاختلاف فيها:

*الشاهد الأول: تقدم التزكية على تعليم الكتاب في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة:129]، بينما العكس في قوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:151].

قال السمين الحلبي عند تعرضه للحديث عن الآية الثانية: "وهنا قَدَّم التزكية على التعليم، وفي دعاء إبراهيم بالعكس، والفرقُ أَنَّ المراد بالتزكية هنا التطهيرُ من الكفرِ وكذلك فَسَّرُوهُ، وهناك المرادُ بها الشهادةُ بأنَّهم خيارُ أركيَاء، وذلك متأخِّر عن تعلُّم الشرائعِ والعَمَلِ بها"⁽⁸⁵⁾. فسبب الاختلاف في التقدم والتأخير بين الآيتين برأي السمين الحلبي يرجع إلى المراد من التزكية؛ فلمَّا كان المراد منها في دعاء إبراهيم عليه السلام شهادة الرسول بأنَّهم أركيَاء أُخْرَهَا، أمَّا حين كان المراد في الآية الثانية من التزكية التطهير من الكفر فُدِّمَتْ؛ لأنَّ تطهير الرسول لمن أُرسِل إليهم من الكفر مرحلة أوليَّة قبل تعليمهم الكتاب والحكمة.

كان ابن الزبير الغرناطي هو أول من تطرق لهذا الموضوع بالتوجيه، ففارق بين آية سورة البقرة الأولى التي فيها دعاء إبراهيم عليه السلام، وبين آيتي آل عمران والجمعة الآيتين: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:164]، ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة:2]، فذهب إلى أَنَّ الترتيب في آية البقرة الأولى كان على الأصل من بناء المسبب على سببه؛ فالتزكية تحصل بعد تعلُّمهم لما في الكتاب، وبعد انقيادهم لأمر الله تعالى. أمَّا في المواضع الأخرى فقد سيق الحديث امتناناً على المؤمنين باستجابة الله تعالى لدعوة أبيهم إبراهيم عليه

السلام، وبهدايتهم بعد الضلال الذي كانوا عليه؛ ولذلك اهتم بتقديم التزكية امتناناً عليهم بأنه هو الذي انتشلهم من ضلالهم بما أنزل لهم من الكتاب والحكمة.⁽⁸⁶⁾

ولم يتطرق له من المفسرين السابقين للسمن الحلبي إلا شيخه أبو حيان⁽⁸⁷⁾، ومن اللاحقين له قال به ابن عادل⁽⁸⁸⁾، ونقل ابن عرفة عن الشيخ محمد بن عبد السلام أنَّ التقديم والتأخير في الآيات كان بحسب المجالس التي كان فيها النبي ﷺ حين نزلت عليه الآيات؛ فالآية التي قُدِّمَ التعليم فيها تكون قد نزلت على النبي ﷺ وهو جالسٌ بين الخواصِّ ممَّن هم أهلٌ للتعليم؛ وبالتالي التعليم أهم، أمَّا الآية التي قُدِّمَتْ فيها التزكية فتكون قد نزلت عليه فيه مجلس مليء بالعوام؛ فالتزكية أهم في حقهم.⁽⁸⁹⁾ ولكن ما مُستند هذا القول؟ فبغض النظر عمَّا في قوله إنَّ الخواصَّ التعليم في حقهم أهم، بينما العوام فالتزكية هي الأهم، لا يوجد أي حديث عن النبي ﷺ، أو أثر عن صحابته رضوان الله عليهم أفاد أنَّ الآيات نزلت في مجلس عوام أو مجلس خواص!

وذهب ابن عجيبة إلى أنَّ التقديم والتأخير في الآيات يرجع إلى القصد؛ فالقصد من الإرسال والتعليم هو التطهير؛ ولذلك قُدِّمَ التزكية، أمَّا في دعوة إبراهيم عليه السلام فكان الإرسال والتعليم هو المقصود من دعائه؛ ولذلك قُدِّمَ التعليم الذي هو في الترتيب الأصلي مُقدِّم على التزكية.⁽⁹⁰⁾ أمَّا ابن عاشور فإلى جانب قوله بالتفنن، بيَّن أنَّ الآية التي تضمَّنت دعوة إبراهيم عليه السلام ترتبت على الأصل الخارجي؛ فتعليمهم الكتاب هو الذي يزيكهم، أمَّا المقام في الآية الثانية مقام امتنان على المسلمين؛ فقُدِّمَ التزكية التي تعتبر أثرًا لتلاوة الآيات عليهم لتعجيل البشارة بها، وتشجيعهم على تحصيل وسائلها.⁽⁹¹⁾ وهذان القولان مؤيَّدان لقول ابن الزبير الغرناطي.

يتضح مما سبق أنَّ السمن الحلبي نقل عبارة شيخه أبي حيان في توجيه هذا الموضع من خلال النظر إلى المقصود من التزكية في كلتا الآيتين، ولكن يمكن القول إنَّ الرأي الذي فيه توظيفٌ لسياقات الآيات من حيث إنَّ المقام لما كان مقام دعاء من إبراهيم عليه السلام قُدِّمَ تعليم الكتاب والحكمة بناء على الأصل والترتيب الخارجي؛ فمقصود الرسالة الأول هو تعليمهم الكتاب الذي فيه تزكية لأرواحهم، أمَّا لما كان المقام مقام امتنان على المؤمنين في الآيات الثلاث

من سورة البقرة، وسورة آل عمران، وسورة الجمعة بأن بعث فيهم رسولاً منهم قدّم التزكية امتناً عليهم بأن طهرهم من الكفر بإرسال الرسول عليهم أرجح وأقوى من توجيه السمين الحلبي. ولم يذكر السمين الحلبي آتي آل عمران والجمعة المشابهتين لآية البقرة الثانية ويوجه الفروق فيما بينها.

***الشاهد الثاني:** تقدم وصف القرآن بالإنزال في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: 92]، بينما تقدم وصفه بالبركة في قوله: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ [الأنبياء: 50].

وجّه السمين الحلبي التشابه في التقدم والتأخير في معرض حديثه عن آية الأنعام قائلاً: "وقدّم وصفه بالإنزال على وصفه بالبركة بخلاف قوله: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: 50]، قالوا: لأنّ الأهمّ هنا وصفه بالإنزال؛ إذ جاء عقيب إنكارهم أن يُنزل الله على بشر من شيء بخلاف هناك." (92)

أرجع السمين الحلبي الأمر إلى سياق الآيات؛ فآية الأنعام قد سُبقت بقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 91]، فحين أنكر الإنزال ابتدئ به، أمّا آية الأنبياء لم تأت في معرض الإنكار، ولذلك تقدّم الوصف بالبركة. وكان قد نقل هذا القول دون التصريح عمّن نقله حين قال: "قالوا"، وبعد العودة والبحث في كتب السابقين له وجدنا هذا الرأي عند شيخه أبي حيان، ويتضح أنّ السمين الحلبي اختصره عنه. (93)

وكان ابن جماعة هو الوحيد الذي تطرق لهذا الموضوع من أصحاب كتب توجيه المتشابه اللفظي السابقين للسمين الحلبي، وقد سبق أبا حيان في توجيهه؛ فذهب إلى أن تقدم الإنزال في الأنعام كان ردّاً على من قال: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 91]، أمّا آية الأنبياء فجاءت على الأصل من تقدم الوصف المفرد النكرة على الجملة. (94) أمّا من اللاحقين للسمين الحلبي؛ فقد نقل ابن عادل عبارته (95)، وكذلك فعل سيد طنطاوي (96)، وذكر فاضل السامرائي الرأي نفسه مع مزيد توضيح. (97)

ولم نجد من قال برأي مختلف، والرأي في ذاته مقبول موافق لسياق الآيات، ولكن يبقى السؤال المثار هو: لِمَ لَمْ يَتطرق السمين الحلبي، أو غيره ممن ذكر التشابه في هذا الموضع إلى تشابه هاتين الآيتين مع قوله تعالى في سورة الأنعام أيضاً: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: 155]، وقوله تعالى في سورة ص: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: 29]؟ فلم لم تتقدم صفة البركة إلا حين سُمِّي القرآن بالذكر؟ أما في كل المواضع التي سُمِّي فيها بالكتاب تقدم وصف الإنزال؟

***الشاهد الثالث:** تقدم رزق الآباء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: 151]، بينما تقدم رزق الأبناء في قوله: ﴿تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الإسراء: 31].

قال السمين الحلبي في توجيهها عند حديثه عن آية الأنعام: "وفي هذه الآية الكريمة ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾، فقدّم المخاطبين، وفي الإسراء قدّم ضمير الأولاد عليهم فقال ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الإسراء: 31] فقليل: للتفنن في البلاغة. وأحسن منه أن يقال: الظاهر من قوله ﴿مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ حصول الإملاق للوالد لا توقُّعه وخشيته؛ فبدئى أولاً بالعدّة برزق الآباء بشارّة لهم بزوال ما هم فيه من الإملاق، وأما في آية سبحانه فظاهرها أنهم مؤسرون وإنما يخشون حصول الفقر ولذلك قال: ﴿خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾، وإنما يُخشى الأمور المتوقعة؛ فبدئى فيها بضمان رزقهم فلا معنى لقتلكم إياهم، فهذه الآية تفيد النهي للآباء عن قتل الأولاد وإن كانوا متلبّسين بالفقر، والأخرى عن قتلهم وإن كانوا مؤسرين، ولكن يخافون وقوع الفقر. وإفادة معنى جديد أولى من ادّعاء كون الآيتين بمعنى واحد للتأكيد." (98)

نفى السمين الحلبي في توجيهه لهذا الموضع كون التشابه للتفنن، وذهب إلى أن إفادة معنى جديد أولى من القول به؛ فأرجع الأمر لما تقدّم من وصف حال الفقر في الآيتين، فلمّا كان الفقر حاصلًا في آية الأنعام قدّم رزق الآباء ليعدهم بزوال ما هم فيه من فقر، أمّا في آية الإسراء فلم يكن الفقر حاصلًا، وإنّما كان الآباء متخوفين من حصوله بسبب المصاريف التي

يحتاجها المولود: ﴿حَشِيَّةٌ إِمْلَقٌ﴾، فقدّم رزق الأولاد ليطمئن الآباء أنّه تعالى هو الذي تكفل برزقهم. وهو توجيهٌ سديد.

ولم يكن السمين الحلبي هو أول من أدرك هذا المعنى في الفرق بين الآيتين؛ وإنما سبق بها، فهذا الخطيب الإسكافي كان أول من تطرّق للأمر بحسب اطلاع الباحثة⁽⁹⁹⁾، ومن بعده الكرمانى⁽¹⁰⁰⁾، وابن أبي الإصبع⁽¹⁰¹⁾، وابن الزبير الغرناطي⁽¹⁰²⁾ من أصحاب كتب توجيه المتشابه اللفظي السابقين للسمين الحلبي، ويؤدي قول ابن جماعة إلى المعنى نفسه⁽¹⁰³⁾، أمّا من المفسرين السابقين له فقد ذكر شيخه أبو حيان احتمالين: الأول منهما يُفيد أنّ الاختلاف بين الآيتين كان للتفنن في الكلام، والثاني هو ما ذكره الخطيب الإسكافي ومن تبعه، ورجّح الثاني بقوله إنّ إفادة معنيين مختلفين بين الآيتين أولى من القول بالتفنن.⁽¹⁰⁴⁾ ومّن جاء بعده ذهب إلى ذات الرأي ابن كثير⁽¹⁰⁵⁾، وابن عادل⁽¹⁰⁶⁾، والزرکشي⁽¹⁰⁷⁾، والفيروزآبادي⁽¹⁰⁸⁾، والبقاعي⁽¹⁰⁹⁾، والسيوطي⁽¹¹⁰⁾، والأنصاري⁽¹¹¹⁾، وأبو السعود⁽¹¹²⁾، وابن عجيبة⁽¹¹³⁾، والآلوسي⁽¹¹⁴⁾، ومحمد رشيد رضا⁽¹¹⁵⁾، والمراغي⁽¹¹⁶⁾، وابن عاشور⁽¹¹⁷⁾، وسيد طنطاوي⁽¹¹⁸⁾، والسامرائي⁽¹¹⁹⁾.

تقدّم بيان أنّ السمين الحلبي سبق في توجيهه لهذا الموضوع، والظاهر استفادته إياه من شيخه أبي حيان؛ إلاّ أنّه صاغه بعبارته ولم ينقل كلام شيخه بنصّه، ويبدو أنّ القول بالتفنن الذي ذكره أبو حيان كاحتمال مرجوح، ونفاه السمين الحلبي مُستفاداً ممّا ذهب إليه الكثير من المفسرين السابقين من تفسيرهم للمقصود بقوله تعالى: ﴿مَنْ إِمْلَقٌ﴾ على أنّه الخوف والحشية من الفقر، مؤكّدين على كلامهم بالآية الثانية التي قال فيها: ﴿حَشِيَّةٌ إِمْلَقٌ﴾.⁽¹²⁰⁾

ثانياً: الجمل التي حمل الاختلاف فيها على التفنن ومراعاة الفواصل:

***الشاهد الأول:** التقديم والتأخير بين قوله تعالى: ﴿لَلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 284]، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ وَيَعْلَمَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: 29].

قال السمين الحلبي في معرض حديثه عن آية آل عمران مُرجعاً الاختلاف بين الآيتين إلى التفنن: " وَقَدْ هُنَا الْإِخْفَاءُ عَلَى الْإِبْدَاءِ وَجَعَلَ مُحَلِّهُمَا الصَّدُورَ وَجَعَلَ جَوَابَ الشَّرْطِ الْعِلْمَ بِخِلَافِ مَا فِي الْبَقَرَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ هُنَا فِيهَا الْإِبْدَاءُ عَلَى الْإِخْفَاءِ، وَجَعَلَ مُحَلِّهُمَا النَّفْسَ، وَجَعَلَ جَوَابَ الشَّرْطِ الْحَاسِبَةَ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَفَنُّنٌ فِي الْبَلَاغَةِ وَتَنَوُّعٌ فِي الْفَصَاحَةِ." (121)

كان أول من تطرق لهذا الموضوع بحسب ما وجدنا الراغب الأصفهاني؛ فعند تفسيره لآية آل عمران وبعد حديثه عن سبب تقديم الإخفاء فيها على الإبداء قال: "وقال في موضع: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ فقدم الإبداء تنبيهاً أنهما عنده سواء." (122) وقوله هذا من أن التقديم والتأخير بين الآيتين للتنبيه على أنهما سواء يؤدي إلى التفنن، وبالتفنن أيضاً صرح أبو حيان (123)، ومن اللاحقين للسمين الحلبي قال به ابن عادل (124).

وكان ابن الزبير الغرناطي هو أول من وظّف سياق الآيات في توجيهه؛ فابتدأ ببيان أن إبداء الشيء وإخفاء خلافه من صفات المنافقين، وقد تقدّم في غير موضع أنهم هم الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، كما في قوله تعالى: ﴿بَشِيرِ الْمُتَّقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۝ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِيتُّعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: 138-139]؛ فلمّا نهي المؤمنين فيما تقدّم في آل عمران من قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 28]، وكانت هذه الصفة في أصلها صفة المنافقين، قدّم الإخفاء على الإبداء للتأكيد على أن علمه تعالى بالمخفيّ كعلمه بالظاهر، فحتى لو أبديتهم خلاف ما تخفون فالله يعملهم جميعاً. أمّا آية البقرة فالخطاب فيها كان للمؤمنين، والسياق متعلق بهم وبما يخصهم من أحكام وتشريعات؛ فقدّم تعالى الإبداء بناءً على سلامة بواطنهم. (125)

وذهب الشوكاني إلى أن تقديم الإبداء في آية البقرة كان على الأصل في المحاسبة؛ لقوله تعالى بعدها: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ فدلّ ذلك على أن الإنسان يُحاسب على أعماله الظاهرة، أمّا تقديم الإخفاء في آل عمران فكان للتنبيه على أن علم الله تعالى بتعلق بالأعمال الخفية والظاهرة على حد سواء، لقوله تعالى بعدها: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ (126)، وبنفس معناه قال الألوسي (127).

يتضح جلياً أنَّ السمين الحلبي تَبِعَ شيخه على القول بأنَّ الاختلاف بين الموضعين سببه التفنن في البلاغة، ولكنَّ القول بالتفنن غير مقبول، فمن إعجاز القرآن الكريم المجيء في كل موضع بما يُناسبه من تقديم وتأخير، ولا بدَّ من اختلافٍ في المعنى أوجب اختلاف الترتيب بين الموضعين، وبالعودة إلى الآيات وسياقاتها تتضح الصورة أكثر؛ فأية البقرة جاءت بعد آية الدِّين والحديث عن الشهادة، ولذلك عُلّقَ الشرط فيها على المحاسبة، وحين ذُكرت مُحاسبة الله تعالى لهم ناسب ذلك تقديم ما يُبدونه من أعمال على ما يُخفونه، وقد يُضاف إلى ذلك ما قاله ابن الزبير من أنَّ في تقديم الإبداء هنا تكريم للمؤمنين وتنبيه على سلامة بواطنهم.

أمَّا آية آل عمران فجاءت بعد التحذير من اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين، وإباحة ذلك في حالة التقيّة فقط، فناسب أن يأتي جواب الشرط علّم الله تعالى بما في قلوبهم، ولذلك قُدِّم الإخفاء الذي قد يكون مظنةً عدم العلم، وقد يكون فيه تعريض بالمنافقين الذين هذه صفتهم وتحذير للمؤمنين من الاتصاف بصفاتهم.

***الشاهد الثاني:** التقديم والتأخير في قصة زكريا عليه السلام في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَأُمْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ أَلَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: 40]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ أُمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مریم: 8].

في معرض حديث السمين الحلبي عن آية آل عمران قال: "وقدّم في هذه السورة حال نفسه، وأخّر حال امرأته، وفي مریم عكس، فقليل: صدرُ الآيات في مریم مطابقٌ لهذا التركيب لأنه قدّم وَهْنَ عظمه واشتعالَ شَيْبِهِ وَخِيفَةَ موالیه من ورائه، وقال: ﴿وَكَانَتِ أُمْرَأَتِي عَاقِرًا﴾، فلمّا أعاد ذِكْرهما في استفهامٍ آخر ذَكَرَ الْكِبَرِ ليوافق ﴿عِتِيًّا﴾ رؤوس الآي، وهو باب مقصود في الفصاحة، والعطفُ بالواو لا يقتضي ترتيباً زمانياً، فلذلك لم يُبَالِ بتقديم ولا تأخير." (128) ففي رأيه سبب تأخير حال زكريا عليه السلام من بلوغه للكبر في آية مریم هو موافقة فواصل السورة.

كان الكرمانى هو أول من وقفنا على توجيه له؛ فبيّن تقدّم ذكر زكريا عليه السلام على امرأته في السورة حين قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 4]، ومن ثمّ قال: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَاءِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا﴾ [مريم: 5]⁽¹²⁹⁾، وذهب بعدها إلى أنّ تأخير الكبير في قوله بعدها: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ ليوافق ﴿عِتِيًّا﴾ فواصل الآيات، وبموافقة الفواصل أيضًا قال ابن الزبير الغرناطي⁽¹³⁰⁾، وابن جماعة⁽¹³¹⁾ من أصحاب كتب توجيه المتشابه اللفظي السابقين للسمين الحلبي، ومن اللاحقين قال به الفيروزآبادي⁽¹³²⁾، والأنصاري إضافة إلى قوله إنّ الكبير قدّم في آل عمران لأن الذكر مقدّم على الأنثى.⁽¹³³⁾

أمّا من المفسرين السابقين للسمين الحلبي؛ فأفاد قول الفخر الرازي من أنّ الواو لا تقتضي الترتيب القول بالتفنن⁽¹³⁴⁾، وكذلك ما ذهب إليه الماتريدي من أنّ التقديم والتأخير في القصة الواحدة كان للتنبيه على أن العبرة ليست بالألفاظ، وإنما بالمعاني التي تتضمنها القصة.⁽¹³⁵⁾ ونقل أبو حيان قول الماتريدي، بالإضافة إلى القول الذي يُفيد موافقة رؤوس الآي مستدلًا عليه بأن العطف بالواو التي لا تُفيد الترتيب والتقدم الزماني⁽¹³⁶⁾. ومن اللاحقين له ذهب كلٌّ من ابن عادل⁽¹³⁷⁾، والخطيب الشربيني⁽¹³⁸⁾ إلى القول إن الواو لا تقتضي الترتيب، وقال النيسابوري بموافقة الفواصل.⁽¹³⁹⁾

وكان أبو السعود هو أول من وظّف السياق في فهم الاختلاف بين الآيتين بحسب اطلاعنا؛ فذهب إلى أنّ المقصود من آية مريم ذكر بلوغه أقصى درجات الكبير، تمامًا لما تقدّم من ذكر حاله في دعائه: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 4]؛ ولذلك أخرّجه، أمّا آية آل عمران لم يسبق فيها ذكر لحال زكريا عليه السلام في دعائه، فكان الأنسب أن يُقدّم الحديث عن قصور شأنه لكبره⁽¹⁴⁰⁾، ونقل الألوسي قوله عنه، بالإضافة إلى قول من قال بالتفنن، ولم يُرجح أحد الرأيين على الآخر.⁽¹⁴¹⁾

ومن المحدثين أرجح المطعني الأمر إلى ما كان مُتمثلاً في خاطر زكريا أكثر؛ ففي موضع آل عمران كان الكبير هو المانع الأظهر بالنسبة إلى زكريا عليه السلام، ومّا يقوّي هذا إسناد بلوغ الكبير له: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ الْكِبَرِ﴾، فكأنّ الكبير طارده حتى أدركه. أمّا في موضع مريم فتقدّم

ذكر حاله في دعائه: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مریم:4]، ومع ذلك جاءته البشرى من الله تعالى بعدها: ﴿يَزَكِّرْهَا إِنَّا بُشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا﴾ [مریم:7] ففهم منها أَنَّ كِبَرَهُ ليس مانعًا من إنجابها؛ فكان تعجبه من عقر امرأته أكبر. (142)

وهو توجيه شديد مُتَسَقُّ مع سياق الآيات، ولكن قد يتبقى إشكالٌ مفاده أَنَّ زكريا في سورة مریم قدَّم ذكر كون امرأته عاقراً في دعائه حين قال: ﴿وإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ وَكَانَتْ أَمْرًا قِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مریم:5]، والجواب على ذلك مُتمثلٌ بكونه عليه السلام حين بُشِّرَ بيحيى ما كان تعجُّبه من انعدام الأسباب المعروفة للولد قد انمحي مُطلقاً، ولكنّه تفاوت، فكان تعجُّبه من رزقه بالولد مع كون امرأته عاقراً أكثر من تعجبه له بسبب كِبَرِهِ.

يتضح ممَّا سبق أَنَّ السابقين للسمين الحلبي سلكوا مسلكين في توجيه الآيات؛ أحدهما أفاد التفنن، والآخر هو موافقة الفواصل، وبالتالي لم يكن هو أول من قال بموافقة الفواصل ورؤوس الآي، ولكن من المعلوم أَنَّ هذا الأمر يأتي تَبَعاً للمعنى في القرآن الكريم لا مقصوداً لذاته، فلا بد من وجود سبب آخر أفاده سياق الآيات اقتضى تغيُّر نظمها وإفادة معانٍ جديدة في كُلِّ مرَّة؛ فحتى لو كان العطف بالواو لا يقتضي الترتيب الزماني، إلَّا أَنَّ التقديم والتأخير بين المعطوفين يقتضي اختلاف ترتيبهما في نفس المتكلم، ولعلَّ توجيه المطعني هو أنسب ما قيل في هذا الموضوع، بالإضافة إلى ما زدناه من الجواب على الإشكال الذي قد يُفهم من تقدم ذكر زكريا لعقر امرأته في آية مریم.

المطلب الثاني: توجيه السمين الحلبي لِمَا تشابه بحذف الجملة وذكرها:

شاهده: ذكر متعلق الإباء في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر:30-31]، وحذفه في قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ [طه:116].

قال السمين الحلبي في معرض حديثه عن آية سورة طه: "ومفعول الإباء يجوز أن يكون مُراداً، وقد صرّح به في الآية الأخرى في قوله ﴿أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر:31]، وحسّن حذفه هنا كون العامل رأس فاصلة، ويجوز أن لا يُراد البتة، وأنّ المعنى: إنه من أهل الإباء والعصيان، من غير نظرٍ إلى متعلّق الإباء ما هو؟" (143)

بالرجوع إلى أقوال العلماء في المسألة يُلاحظ أنّ علماء توجيه المتشابه اللفظي لم يتطرقوا لها بالتوجيه، ولا المفسرين حتّى، ولكن يمكن اعتبار الزمخشري هو أول من عرّج إليها، مع أنّ كلامه لم يكن توجيهاً مباشراً؛ فقد ذهب إلى أنّ ﴿أَبَى﴾ في آية طه جملة مستأنفة لا يُقدّر للإباء فيها مفعول؛ فهي جواب عن سؤال مقدر كأن سائلاً قال: لم لم يسجد؟ فقول إنّهُ أبى للدلالة على إظهاره الإباء والتوقف (144). ومثله قال البيضاوي (145)، والنسفي (146). كلام الزمخشري ومن تبعه عليه هنا لم يكن توجيهاً مباشراً فيه بيان للفرق بين ذكر متعلق الإباء في آية الحجر، وحذفه في آية طه، ولسبب اختصاص كل موضع بما اختص به، إلّا أنّه قد يكون مُعيناً في التوجيه.

وأورد أبو حيان قول الزمخشري؛ إلّا أنّه رجّح كون متعلق الإباء في آية طه محذوفاً؛ ولذلك يُقدّر فيه ما صرّح به في آية الحجر: ﴿أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر:31]، ولم يُقدّر كلامه التوجيه للتشابه بين الآيتين (147). أمّا اللاحقين للسمين الحلبي فنقل ابن عادل عنه عبارته (148). وذكر الآلوسي قول الزمخشري، بالإضافة إلى ما ذكره السمين الحلبي من أنّ المقصود من آية طه ابتداءً هو ذكر إباءه وعصيانه فقط. (149) ومن المحدثين تطرق المطعني للحديث عن التكرار في قصة آدم بحديث مفصّل؛ إلّا أنّ كلامه في هذه الآيات لم يكن فيه أيّ توجيه للتشابه اللفظي بينها، ولكنه ذكر عبارة بعد ما سرد الآيات التي ذكرت مخالفة إبليس أمره بالسجود لآدم تفيد أنّ الاختلاف بين هذه الآيات كان للتفنن؛ فقال: "والتفنن في العبارة قد أفاد إسناد أقبح أوصاف الذم للعين إبليس" (150).

وكان التوجيه الوحيد الذي وقفنا عليه هو ما نُقِلَ في إحدى الدراسات الحديثة عن الدكتور عبد الجواد طبق ممّا أفاد أنّ الاختصار على ذكر الإباء مع إنزاله منزلة الفعل اللازم غير المحتاج إلى مفعول في آية طه يدلُّ على عموم عصيان إبليس، وتأصل الإباء في نفسه، بالإضافة إلى أنّ الآية فيها مراعاة لفواصل السورة. أمّا آية الحجر فأرجع الأمر فيها إلى ما تقدّم من الحديث عن مادة خلق آدم وإبليس، وكيف أنّ اختلاف المادة التي خُلِقَ منها كان سبباً لعدم سجود إبليس؛ فذكر مفعول الإباء هنا لبيان أنّه ما سجد لآدم لأنه مخلوق من تراب؛ فحين فصلّ وذكر مادة خلقهما ذكر متعلق الإباء، وحين اختصر ولم يذكرها حذفه. (151)

وبالعودة إلى توجيه السمين الحلبي نجد أنّه أورد احتمالين في الآية؛ أحدهما أنّ متعلّق الإباء حُذِفَ لموافقة فواصل السورة، والآخر أنّه تعالى لم يُردّ هنا إلا بيان أنّ إبليس من أهل العصيان والإباء، فما أراد تبيان أنّه أبي شيئاً معيناً، ولكنّ توجيهه هذا لا بيان فيه لوجه اختصاص كل موضع بما اختص به؛ فلم أبان تعالى عن الذي أباه في آية الحجر، بينما اكتفى بذكر إباءه في آية طه؟ ولم يتطرق السمين الحلبي لمواطن التشابه الأخرى التي ذكرت مخالفة إبليس لأمر ربه بالسجود لآدم عليه السلام.

ونرى أنّ كلّ سياق جاء بما يناسبه؛ فقصة آدم عليه السلام في سورة الحجر افتتحت بذكر المادة التي خُلِقَ منها كلّ من آدم عليه السلام وإبليس، ومن ثم ذكرت إخبار الله تعالى للملائكة بخلق آدم عليه السلام، وأمرهم بأنّ يقعوا له ساجدين بعد أن ينفخ فيه من روحه، وقوله: ﴿فَقَعُوا لَهُ سَجْدِينَ﴾ (٢١) يُفيد أنّهم أمروا بسرعة الانقياد والانكباب على السجود، فناسب ذلك ذكر مفعول الإباء لتغليظ ذكر مخالفة إبليس لأمر ربه، وفي الآيات التالية تفصيلٌ لعصيانته ومخالفته وتبيانٌ لسبب رفضه السجود: ﴿قَالَ يٰٓإِبْرٰهٖمُ مَا لَكَ اَلَّا تَكُوْنَ مَعَ السَّجِدِيْنَ﴾ (٣٢) قَالَ لَمْ اَكُنْ لِاسْجَدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتُهُ مِنْ صَلْصَلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿ فناسب ذلك كلّ ذكر مفعول الإباء. أمّا سياق آية طه ما كان كذلك، وإنما كانت قصّة السجود لآدم فيها مقتصرة على الآية المذكورة.

الخاتمة:

الحمد لله الموفق المعين، والصلاة والسلام على نبيِّه النور المبين، فقد توصَّلت هذه الدراسة بعد العيش مع السمين الحلبي في كتابه، والنظر في توجيهاته، والتحوُّل بين كُتب الأسبقين والمعاصرين للوقوف على معظم الآراء في كل شاهدٍ وجَّه التشابه في الجمل فيه إلى نتائج وتوصيات عديدة من أبرزها:

أولاً: النتائج:

- 1- يُمكن القول إنَّ شواهد التشابه اللفظي في الجملة هي الأقلُّ عند السمين الحلبي، فبلغت بحسب الاستقراء تسعة شواهد فقط.
- 2- تعرَّض السمين الحلبي لتوجيه خمسة شواهد عند الموضع الأخير من مواضع ورودها في القرآن الكريم، بينما وجَّه أربعة شواهد عند الموضع الأول لورودها.
- 3- تنوَّعت تعليقاته في التوجيه بين ما وظَّف فيه السياق، وبين ما اكتفى فيه بالقول بالتفنن ومراعاة الفواصل، إلَّا أن الأكثر هو اعتماده على السياق.
- 4- اكتفى في الغالب بذكر احتمالٍ واحدٍ في توجيهه، إلَّا في موضعين ذكر فيهما احتمالين، رجَّح أحدهما على الآخر في مواضع، وفي الموضع الآخر لم يُرجَّح.
- 5- يمكن القول إنَّ المصدر الأساسي للسمين الحلبي في توجيهه للمتشابه اللفظي في الجملة هو شيخه أبو حيان.
- 6- كان ناقلاً عمَّن سبقه في معظم توجيهاته، إلَّا في موضع واحد استقلَّ بتوجيهه.
- 7- تنوعت طرق السمين الحلبي في النقل عمَّن سبقه؛ فنقل رأي غيره بنصِّه أحياناً، وأحياناً أخرى أعاد صياغة الرأي وعرضه بلغته.

ثانياً: التوصيات:

نوصي بالاعتناء بدراسة جهود المفسرين في توجيه المتشابه اللفظي عمومًا، وفي توجيه المتشابه اللفظي في الجملة خصوصًا، والوقوف على استفادتهم من السابقين، وعلى انفراداتهم في التوجيه، خصوصًا من لم تُدرس جهودهم في ذلك؛ كالنيسابوري، وابن عجيبة، ومحمد رشيد رضا في المنار وغيرهم.

قائمة المصادر والمراجع:

- الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (ت 1270 هـ \ 1854م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، د.ط، 16م، (تحقيق علي عطية)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1994م.
- ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن الواحد (ت 654هـ \ 1256م)، تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، د.ط، (تحقيق حفي شرف)، مصر: دار إحياء التراث العربي، 2012م
- الأزهرى، محمد بن أحمد (ت 370هـ \ 980م)، تهذيب اللغة، ط1، 8م، (تحقيق محمد عوض مرعب)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م
- الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي (ت 772هـ \ 1322م)، طبقات الشافعية، ط1، 2م، (تحقيق كمال يوسف الحوت)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م
- الأطرش، رضوان جمال، ومخلوف، حسام الدين، دلالات الإعجاز البياني للآيات المتشابهة في قصة آدم عليه السلام: دراسة تحليلية، مجلة الإسلام في آسيا التابعة للجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، مج13، ع1، 2016م
- الأنصاري، زكريا بن محمد (ت 926هـ \ 1520م)، فتح الرحمن بكشف ما يلبس في القرآن، ط1، (تحقيق محمد الصابوني)، بيروت: دار القرآن الكريم، 1983م
- الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب (ت 403هـ \ 1013م)، الانتصار للقرآن، ط1، 2م، (تحقيق محمد عصام القضاة)، عمان: دار الفتح، 2001م
- بدوي، أحمد أحمد (ت 1384هـ \ 1964م)، من بلاغة القرآن، د.ط، القاهرة: نخبة مصر، 2005م
- البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي (ت 685هـ \ 1286م)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط1، 5م، (تحقيق محمد المرعشلي)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1997م
- البقاعي، إبراهيم بن عمر (ت 885هـ \ 1480م)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، د.ط، 22م، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، 1984م
- جبل، محمد حسن (ت 1436هـ \ 2015م)، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، ط1، 4م، القاهرة: مكتبة الآداب، 2010م
- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن علي (ت 833هـ \ 1430م)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، 2م، (تحقيق ج. برجستراسر)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006م
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392هـ)، الخصائص، ط4، 3م، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون تاريخ.
- ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت 733هـ \ 1333م)، كشف المعاني في المتشابه من المثاني، ط1، (تحقيق عبد الجواد خلف)، المنصورة: دار الوفاء، 1990م
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ \ 1201م)، زاد المسير في علم التفسير، ط1، 4م، (تحقيق عبد الرزاق المهدي)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2001م
- الجوهرى، إسماعيل بن حماد (ت 393هـ \ 1003م)، تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، 6م، (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار)، بيروت: دار العلم للملايين، 1987م
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت 1067هـ \ 1657م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، د.ط، 2م، بغداد: مكتبة المثنى، 1941م

- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت 745 هـ \ 1344م)، البحر المحيط في التفسير، د.ط، 11م، (تحقيق صدقي جميل)، بيروت: دار الفكر، 2010م
- الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 420 هـ \ 1029م)، درة التنزيل وغرة التأويل، ط1، 3م، (تحقيق محمد مصطفى آيدن)، عمان: دار الفتح، 2009م
- الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد (ت 977 هـ \ 1569م)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، د.ط، 4م، القاهرة: مطبعة بولاق، 1868م
- الدريبي، عيسى بن ناصر، منهج السمين الحلبي في التفسير في كتابه الدر المصون، رسالة ماجستير في القرآن وعلومه، كلية أصول الدين في الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 2007م
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت 502 هـ \ 1109م)، تفسير الراغب الأصفهاني، ط1، 3م، (تحقيق: محمد بسيوني)، طنطا: كلية الآداب، 1999م
- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ط1، (تحقيق صفوان الداودي)، دمشق: دار القلم، 1991م
- رضا، محمد رشيد (ت 1354 هـ \ 1935م)، تفسير المنار، د.ط، 12م، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م
- ابن الزبير الغرناطي، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم (ت 708 هـ \ 1308م)، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، ط1، (تحقيق: عبد الحميد هندواوي)، الدمام: دار ابن الجوزي، 2019م
- الزبيدي، المرتضى محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت 1205 هـ \ 1791م)، تاج العروس من جواهر القاموس، ط1، 40م، (تحقيق: ضاحي عبد الباقي)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001م
- زرزور، عدنان محمد، متشابه القرآن دراسة موضوعية، ط1، دمشق: مكتبة دار الفتح، 1969م
- الزمخشري، محمود بن عمر (ت 538 هـ \ 1143م)، أساس البلاغة، ط1، 2م، (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م
- الزمخشري، محمود بن عمر (ت 538 هـ \ 1143م)، المفصل في صناعة الإعراب، ط1، (تحقيق: علي بو ملحم)، بيروت: مكتبة الهلال، 1993م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت 794 هـ \ 1392م)، البرهان في علوم القرآن، ط2، 4م، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، بيروت: دار المعرفة، 1972م
- السامرائي، فاضل صالح، التعبير القرآني، ط4، دمشق: دار ابن كثير، 2021م
- السامرائي، محمد فاضل، على طريق التفسير البياني، ط1، 4م، دمشق: دار ابن كثير، 2017م
- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (ت 982 هـ \ 1574م)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، د.ط، 9م، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت
- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد (ت 375 هـ \ 986م)، بحر العلوم، ط1، 3م، (تحقيق: علي معوض، وعادل أحمد، وزكريا النوني)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت 756 هـ \ 1355م)، الدر المصون في علوم الكتاب المكون، ط4، 11م، (تحقيق أحمد الخراط)، دمشق: دار القلم، 2016م
- السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ط2، 4م (تحقيق محمد باسل عيون السود)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2020م

- ابن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي (ت 150 هـ \ 767م)، تفسير مقاتل بن سليمان، ط1، 5م، (تحقيق عبد الله شحاته)، بيروت: دار إحياء التراث، 2002م
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ \ 1505م)، الإقتان في علوم القرآن، ط1، (تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى)، دمشق: دار الرسالة، 2008م
- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط1، 2م، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1946م
- السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط1، 3م، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764 هـ \ 1363م)، أعيان العصر وأعوان النصر، ط1، 5م، (تحقيق: علي أبو زيد وآخرون)، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1998م
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310 هـ \ 922م)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، 24م، (تحقيق أحمد محمد شاكر)، دمشق: مؤسسة الرسالة، 2000م
- طنطاوي، محمد سيد (ت 1431 هـ \ 2010م)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ط1، 15م، القاهرة: دار نهضة مصر، 1997م
- ابن عادل، عمر بن علي النعماني (ت 775 هـ \ 1373م)، اللباب في علوم الكتاب، ط1، 20م، (تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر (ت 1393 هـ \ 1973م)، التحرير والتنوير، د.ط، 30م، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م.
- ابن عجيبة، أحمد بن محمد الفاسي الصوفي (ت 1224 هـ \ 1809م)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، د.ط، 6م، (تحقيق أحمد رسلان)، القاهرة: على نفقة الدكتور حسن عباس زكي، 1999م.
- ابن عرفة، محمد بن محمد الوردعي (ت 803 هـ \ 1401م)، تفسير الإمام ابن عرفة، ط1، 2م، (تحقيق حسن المناعي)، تونس: مركز البحوث بالكلية الزيتونية، 1986م
- العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي (ت 852 هـ \ 1448م)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ط2، 6م، (تحقيق: محمد عبد المعيد صان)، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1972م
- العكري، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت 1089 هـ \ 1678م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط1، 11م، (تحقيق محمود الأرنؤوط)، دمشق: دار ابن كثير، 1986م
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت 359 هـ \ 970م على الأرجح)، معجم مقاييس اللغة، ط1، 6م، (تحقيق عبد السلام هارون)، عمان: دار الفكر، 1979م
- الفخر الرازي، محمد بن عمر بن الحسن (ت 606 هـ \ 1210م)، مفاتيح الغيب، ط3، 32م، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1999م
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 170 هـ \ 786م)، العين، ط1، 4م، (تحقيق: عبد الحميد هنداوي)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817 هـ \ 1414م)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ط3، 6م، (تحقيق محمد النجار)، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1996م

- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد (ت 1332 هـ \ 1914م)، محاسن التأويل، ط1، 9م، (تحقيق محمد عيون السود)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م.
- ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد (ت 851 هـ \ 1447م)، طبقات الشافعية، ط1، 4م، (تحقيق: الحافظ عبد العليم خان)، بيروت: عالم الكتب، 1987م
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت 276 هـ \ 889م)، تأويل مشكل القرآن، ط1، (تحقيق سعد بن نجدت)، دمشق: مؤسسة الرسالة، 2015م
- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت 671 هـ \ 1273م)، الجامع لأحكام القرآن، ط1، 26م، (تحقيق عبد الله التركي)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2006م
- الكرواني، محمود بن نصر (ت 505 هـ \ 1111م)، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ط1، (تحقيق جمال الدين شرف)، طنطا: دار الصحابة للتراث، 2007م.
- الكرواني، غرائب التفسير وعجائب التأويل، ط1، 2م، (تحقيق شمران العجلي)، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، وبيروت: مؤسسة علوم القرآن، 1988م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت 1094 هـ \ 1683م)، الكليات، ط2، (تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري)، دمشق: مؤسسة الرسالة، 1998م
- الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد (ت 333 هـ \ 945م)، تأويلات أهل السنة، ط1، 10م، (تحقيق مجدي باسلوم)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005م
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت 450 هـ \ 1058م)، النكت والعيون، د.ط، 9م، (تحقيق السيد بن عبد المقصود)، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- المراغي، أحمد بن مصطفى (ت 1371 هـ \ 1952م)، تفسير المراغي، ط1، 30م، مصر: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، 1946م
- المطعني، عبد العظيم إبراهيم (ت 1429 هـ \ 2008م)، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، د.ط، القاهرة: مكتبة وهبة، 2014م
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت 711 هـ \ 1311م)، لسان العرب، ط3، 15م، بيروت: دار صادر، 1993م
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (ت 710 هـ \ 1310م)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ط1، 3م، (تحقيق محيي الدين مستو)، بيروت: دار الكلم الطيب، 1998م
- النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد القمي (ت 850 هـ \ 1446م)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ط1، 6م، (تحقيق زكريا عميرات)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م.
- الواحدي، علي بن أحمد بن محمد النيسابوري (ت 468 هـ \ 1076م)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ط1، 4م، (تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1994م.

(¹) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 170 هـ - 786م)، العين، ط1، 4م، (تحقيق: عبد الحميد هنداوي)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م، 304/2

- (2) ينظر: الفراهيدي، العين، 304/2. والأزهري، محمد بن أحمد (ت 370هـ-980م)، تهذيب اللغة، ط1، 1، 8م، (تحقيق محمد عوض مرعب)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م، 59-8/6. والجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 393هـ-1003م)، تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، 6م، (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار)، بيروت: دار العلم للملايين، 1987م، 2236/6. وابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت 711هـ-1311م)، لسان العرب، ط3، 15م، بيروت: دار صادر، 1993م، 503/13.
- (3) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت 359هـ-970م على الأرجح)، معجم مقاييس اللغة، ط1، 1، 6م، (تحقيق عبد السلام هارون)، عمان: دار الفكر، 1979م، 243/3.
- (4) جبل، محمد حسن (ت 1436هـ-2015م)، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، ط1، 4م، القاهرة: مكتبة الآداب، 2010م، 1102/2.
- (5) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 461/7. والجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، 1179/3. والزبيدي، المرتضى محمد بن محمد بن عبد الزواق (ت 1205هـ-1791م)، تاج العروس من جواهر القاموس، ط1، 40م، (تحقيق: ضاحي عبد الباقي)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001م، 274/20.
- (6) ينظر: جبل، المعجم الاشتقاقي، ج4، ص988.
- (7) الزخشري، محمود بن عمر (ت 538هـ-1143م)، أساس البلاغة، ط1، 2م، (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، 173/2.
- (8) الزبيدي، تاج العروس، 274/20.
- (9) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ-922م)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، 24م، (تحقيق أحمد محمد شاكر)، دمشق: مؤسسة الرسالة، 2000م، 279/21.
- (10) المقصود بالمتشابه المعنوي هو ما كان مرده إلى المعنى المراد من الآيات؛ لأن ظاهرها مُشكَل ومُلتبس، وتكثر في آيات العقيدة: ينظر: زرزور، عدنان محمد، متشابه القرآن دراسة موضوعية، ط1، دمشق: مكتبة دار الفتح، 1969م، ص8.
- (11) ينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت 276هـ-889م)، تأويل مشكل القرآن، ط1، (تحقيق سعد بن نحدت)، دمشق: مؤسسة الرسالة، 2015م، ص119.
- (12) الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب (ت 403هـ-1013م)، الانتصار للقرآن، ط1، 2م، (تحقيق محمد عصام القضاة)، عمان: دار الفتح، 2001م، 781/2.
- (13) الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 420هـ \ 1029م)، درة التنزيل وغرة التأويل، ط1، 3م، (تحقيق محمد مصطفى آيدن)، عمان: دار الفتح، 2009م، 213/1.
- (14) هو أبو القاسم، محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، عُرف بتاج القراء، كان إمامًا كبيرًا ثقة، له عدة مصنفات من أبرزها: لباب التفسير، والبرهان في توجيه متشابه القرآن، وغيرها، توفي سنة خمس مئة وخمسة تقريبًا، ينظر: ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن علي (ت 833هـ-1430م)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، 2م، (تحقيق ج. برجستراسر)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006م، 291/2.
- (15) ابن الزبير الغزنائي، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم (ت 708هـ-1308م)، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، ط1، (تحقيق: عبد الحميد هندواوي)، الدمام: دار ابن الجوزي، 2019م، ص27.
- (16) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت 794هـ-1392م)، البرهان في علوم القرآن، ط2، 4م، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، بيروت: دار المعرفة، 1972م، 112/1.
- (17) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 481/1.
- (18) ابن منظور، لسان العرب، 128/11.
- (19) الأزهري، تهذيب اللغة، 75/11.
- (20) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، 337/1.

- (21) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت.392هـ)، الخصائص، ط4، م3، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون تاريخ، 18/1.
- (22) ينظر: الرمثي، محمود بن عمر (ت.538هـ-1143م)، المفصل في صناعة الإعراب، ط1، (تحقيق: علي بو ملحم)، بيروت: مكتبة الهلال، 1993م، 23/1.
- (23) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت.1094هـ-1683م)، الكليات، ط2، (تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري)، دمشق: مؤسسة الرسالة، 1998م، 341/1.
- (24) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 138/1.
- (25) ينظر: العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي (ت.852هـ-448م)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ط2، م6، (تحقيق: محمد عبد المعيد ضان)، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1972م، 402/1. وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 138/1. وابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد (ت.851هـ-1447م)، طبقات الشافعية، ط1، م4، (تحقيق: الحافظ عبد العليم خان)، بيروت: عالم الكتب، 1987م، 18/1. وغيرها...
- (26) ينظر: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، 19/3. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت.911هـ - 1505م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط1، م2، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1946م، 402/1. وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 402/1.
- (27) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت.756هـ-1355م)، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط4، م11، (تحقيق أحمد الخراط)، دمشق: دار القلم، 2016م، 327/4، و599/4.
- (28) ينظر: السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ط2، م4 (تحقيق محمد باسل عيون السود)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2020م، 38/1.
- (29) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت.1067هـ-1657م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، د.ط، م2، بغداد: مكتبة المثنى، 1941م، 646/1.
- (30) المصدر نفسه، 6/1.
- (31) ينظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت.764هـ-1363م)، أعيان العصر وأعوان النصر، ط1، م5، (تحقيق: علي أبو زيد وآخرون)، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1998م، 441/1. والعكري، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت.1089هـ \ 1678م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط1، م11، (تحقيق محمود الأرناؤوط)، دمشق: دار ابن كثير، 1986م، 307/8. والسيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص402. والإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي (ت.772هـ-1322م)، طبقات الشافعية، ط1، م2، (تحقيق كمال يوسف الحوت)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م، 288/2.
- (32) ينظر: السمين الحلبي، الدرر المصون، 5/1.
- (33) المصدر نفسه، 5/1.
- (34) ينظر: المصدر نفسه، ص 183-388. والسمين الحلبي، الدرر المصون، مقدمة التحقيق 25/1-26.
- ولمزيد من الاستفادة والتفصيل في مصادره، وفي منهجه في الكتاب يُرجع إلى مقدمة تحقيق الدرر المصون، وإلى رسالة الدريبي (الدريبي، عيسى بن ناصر، منهج السمين الحلبي في التفسير في كتابه الدرر المصون، رسالة ماجستير في القرآن وعلومه، كلية أصول الدين في الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 2007م).
- (35) السمين الحلبي، الدرر المصون، 91/4.
- (36) ينظر: جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، 1648/3.
- (37) ينظر: الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت.502هـ-1109م)، المفردات في غريب القرآن، ط1، (تحقيق صفوان الداودي)، دمشق: دار القلم، 1991م، ص297.
- (38) ينظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، 384/1-388.

- (39) ينظر: الكرمانلي، محمود بن نصر (ت505هـ-1111م)، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ط1، (تحقيق جمال الدين شرف)، طنطا: دار الصحابة للتراث، 2007م، ص33. والكرمانلي، غرائب التفسير وعجائب التأويل، ط1، 2م، (تحقيق شمران العجلي)، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، وبيروت: مؤسسة علوم القرآن، 1988م، 299/1.
- (40) ينظر: ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل، ص182.
- (41) ينظر: ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت733هـ-1333م)، كشف المعاني في المتشابه من المثاني، ط1، (تحقيق عبد الجواد خلف)، المنصورة: دار الوفاء، 1990م، ص139.
- (42) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 87/1.
- (43) ينظر: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ-1414م)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ط3، 6م، (تحقيق محمد النجار)، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1996م، 174/1.
- (44) ينظر: السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط1، 3م، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م، 36/1. والسيوطي، الإنتقان في علوم القرآن، ط1، (تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى)، دمشق: دار الرسالة، 2008م، 351/3.
- (45) ينظر: الأنصاري، زكريا بن محمد (ت926هـ-1520م)، فتح الرحمن بكشف ما يلبس في القرآن، ط1، (تحقيق محمد الصابوني)، بيروت: دار القرآن الكريم، 1983م، ص115.
- (46) ينظر: بدوي، أحمد أحمد (ت1384هـ-1964م)، من بلاغة القرآن، د.ط، القاهرة: نخبة مصر، 2005م، ص71.
- (47) ينظر: السامرائي، التعبير القرآني، ص275.
- (48) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، 97/2.
- (49) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 68/4.
- (50) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، 19/7.
- (51) ينظر: ابن عجيبة، البحر المديد، 561/1.
- (52) ينظر: البقاعي، نظم الدرر، 298/5.
- (53) ينظر: الألوسي، روح المعاني، 142/3.
- (54) ينظر: القاسمي، محاسن التأويل، 340/3.
- (55) ينظر: رضا، تفسير المنار، ج5، ص342.
- (56) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 202/5.
- (57) ينظر: طنطاوي، التفسير الوسيط، 313/3.
- (58) السمين الحلبي، الدر المصون، 110/7.
- (59) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 100/19.
- (60) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن، 195/4.
- (61) ينظر: الخطيب الشربيني، السراج المنير، 183/2.
- (62) ينظر: ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل، ص428-427.
- (63) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 441/6.
- (64) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، 392/11.
- (65) ينظر: السيوطي، معترك الأقران، 317/3.
- (66) ينظر: الألوسي، روح المعاني، 216/7.
- (67) ينظر: البقاعي، نظم الدرر، 423-422/10.
- (68) ينظر: السامرائي، التعبير القرآني، ص262-261.

- (69) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 86/1. (لكنه نقل نص عبارة الفخر الرازي، ونسبها إلى ابن المنير في تفسيره الكبير، مع أنَّ الفخر الرازي سابق لابن المنير، وصحَّح بأن الرأي له بقوله: "ولما تأملت فيه لاحت لي")
- (70) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 350/3.
- (71) ينظر: المطيعي، خصائص التعبير القرآني، 229/1.
- (72) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 124/14.
- (73) السمين الحلبي، الدر المصون، 390/3.
- (74) ينظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، 375-374/1.
- (75) ينظر: الكرمانلي، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص 31.
- (76) ينظر: ابن جماعة، كشف المعاني، ص 133.
- (77) ينظر: الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز، 166/1.
- (78) ينظر: الأنصاري، فتح الرحمن، ص 97.
- (79) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن، 379/3.
- (80) ينظر: البقاعي، نظم الدرر، 234/8.
- (81) ينظر: ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل، ص 158.
- (82) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 280/5.
- (83) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، 526/5.
- (84) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 277/4.
- (85) السمين الحلبي، الدر المصون، 184/2.
- (86) ينظر: الخطيب الإسكافي، ملاك التأويل، ص 98-99.
- (87) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 48/2.
- (88) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، 74/3.
- (89) ينظر: ابن عرفة، تفسير الإمام ابن عرفة، 129/1.
- (90) ينظر: ابن عجيبة، البحر المديد، 183/1.
- (91) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 50/2.
- (92) السمين الحلبي، الدر المصون، 37/5.
- (93) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 582/4.
- (94) ينظر: ابن جماعة، كشف المعاني، 171/1.
- (95) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، 283/8.
- (96) ينظر: طنطاوي، التفسير الوسيط، 128/5.
- (97) السامرائي، على طريق التفسير البياني، 124/4.
- (98) السمين الحلبي، الدر المصون، 219/5.
- (99) ينظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، 531-530/1.
- (100) ينظر: الكرمانلي، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص 45.
- (101) ينظر: ابن أبي الإصيص، عبد العظيم بن الواحد (ت 654هـ - 1256م)، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، د.ط.، (تحقيق حفني شرف)، مصر: دار إحياء التراث العربي، 2012م، ص 561.
- (102) ينظر: ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل، ص 273-274.

- (103) ينظر: ابن جماعة، كشف المعاني، ص169.
- (104) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 4/687.
- (105) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 3/362.
- (106) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، 8/509.
- (107) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/285.
- (108) ينظر: الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز، 1/199.
- (109) ينظر: البقاعي، نظم الدرر، 7/317.
- (110) ينظر: السيوطي، معترك الأقران، 1/72.
- (111) ينظر: الأنصاري، فتح الرحمن، ص180-181.
- (112) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 3/198.
- (113) ينظر: ابن عجيبة، البحر المديد، 2/186.
- (114) ينظر: الآلوسي، روح المعاني، 4/297.
- (115) ينظر: رضا، تفسير المنار، 8/164.
- (116) ينظر: المراغي، تفسير المراغي، 8/67.
- (117) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 15/88.
- (118) ينظر: طنطاوي، التفسير الوسيط، ج5، ص5/217.
- (119) ينظر: السامرائي، التعبير القرآني، ص78.
- (120) سلك هذا المسلك غالب المفسرين السابقين للسمين الحلبي؛ فينظر: ابن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، 1/597. والطبري، جامع البيان، 12، ص217. والسميرقندي، بحر العلوم، 1/494. والماوردي، النكت والعيون، 2/185. والواحدي، التفسير الوسيط، 2/363. والزحشري، الكشف، 2/79. وابن الجوزي، زاد المسير، 2/91. والفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 13/178. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7/132. والنسفي، مدارك التنزيل، 1/547.
- (121) السمين الحلبي، الدر المصون، 3/114.
- (122) الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، 2/515.
- (123) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 3/96.
- (124) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، 5/147.
- (125) ينظر: ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل، ص132-134.
- (126) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، 1/351.
- (127) ينظر: الآلوسي، روح المعاني، 2/63.
- (128) السمين الحلبي، الدر المصون، 3/159.
- (129) ينظر: الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص28.
- (130) ينظر: ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل، ص145.
- (131) ينظر: ابن جماعة، كشف المعاني، ص128.
- (132) ينظر: الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز، 1/162.
- (133) ينظر: الأنصاري، فتح الرحمن، ص85.
- (134) ينظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 21/519.
- (135) ينظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 2/365.

- (136) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 137/3.
- (137) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، 30/13.
- (138) ينظر: الخطيب الشربيني، السراج المنير، 417/2.
- (139) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن، 472/4.
- (140) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 256/5.
- (141) ينظر: الألوسي، روح المعاني، 386/8.
- (142) ينظر: المطعني، خصائص التعبير القرآني، 622-621/2.
- (143) السمين الحلبي، الدر المصون، 112/8.
- (144) ينظر: الرمحشري، الكشف، 91/3.
- (145) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، 40/4.
- (146) ينظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج 2، ص 386/2.
- (147) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 389/7.
- (148) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، 403/13.
- (149) ينظر: الألوسي، روح المعاني، 579/8.
- (150) المطعني، خصائص التعبير القرآني، ص 324.
- (151) ينظر: الأطرش، ومخولف، دلالات الإعجاز البياني للآيات المتشابهة في قصة آدم عليه السلام: دراسة تحليلية، ص 63.